سياسة ترقية وتوزيع الابتكار في الجزائر –المخطط الوطني للابتكار–

من إعداد

أ.أمال قلبازة	أ.مريم خليج	د.عبد القادر برينيس
طالبة دكتوراه	طالبة دكتوراه	أستاذ محاضر أ
جامعة مستغانم	جامعة مستغانم	جامعة مستغانم

الملخص:

لقد كان للابتكار دور معترف به في الحركية الاقتصادية، فقد اكتسب منذ عشريتين مكانة استثنائية في اهتمامات الشركات والأمم. ويعود ذلك على الخصوص، الى توسع الأسواق واندماجها في اطار عالمي زاد من حدة المنافسة بين المؤسسات ودفعها الى البحث على عناصر التنافسية التي تضمن لها القدرة على المنافسة. وقد ثبت بوضوح، ان الابتكار عامل حاسم لتنافسية المؤسسة، وأن هذه الأخيرة مهددة بالزوال اذا لم تفلح في اجتياز حدود التحكم في الابتكار، حتى تستطيع الدخول الى الأسواق الدولية وضمان استمرارية مزاياها.

كلمات مفتاحية: الابتكار، المخطط الوطني للابتكار، السياسة الصناعية، الجزائر.

Abstract:

Innovation has recognized a big role in economic dynamism, it has gained since the status of exceptional places in the interests of companies and nations. This is due in particular, to expand markets and integration into the global framework of increased competition between institutions and paid to research on the competitive elements that will ensure its competitiveness. It has been proven clearly, that innovation is a critical factor for competitive enterprise, and it is threatened with extinction if it doesn't succeed in passing the limits of innovation control, so it can access to international markets and to ensure the continuity of their advantages

Keywords: Innovation, the National Plan for innovation, industrial policy, Algeria.

مقدمة:

يعتبر الابتكار المحرك الرئيسي للتحول الاقتصادي والتنمية. ويعتبر تيسير الابتكار وتدعيمه هدفا استراتيجيا أساسيا من أهداف السياسة الاقتصادية منذ فترة طويلة في الاقتصادات الأكثر تقدما، وهو يحظى باهتمام متزايد في معظم البلدان النامية. ويؤدي التمويل دورا أساسيا في التغيير والابتكار في الميدان التكنولوجي. فتوافر رأس المال التمويلي وتنظيم الاسواق المالية يؤثران تأثيرا شديدا في طريقة نشر التكنولوجيات الجديدة وظهور النماذج التقنية–الاقتصادية الجديدة. ورغم أن الابتكار يتحقق في معظم الأحيان كنشاط من أنشطة تنظيم المشاريع، فان للقطاع العام دورا حاسما فيه. ووجود اخفاقات في السوق تؤثر في انتاج المعارف والتكنولوجيات ونشرها يشكل أحد التبريرات المعترف بها على نطاق واسع لتمويل الابتكار من أموال عامة. وقد أظهرت الدراسات أن معدل العائد الاجتماعي من الاستثمارات الخاصة، ومع ذلك لابد من التشديد على أن الاستثمارات في مجالي البحث والتطوير ينبغي أن تربط بسياسات تعالج مجموعة واسعة من العراقيل الأخرى التي تعوق ظهور نظم الابتكار، وأن تكون داعمة لهذه السياسات. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن تقتصر سياسات الابتكار على تمويل البحث والتطوير. وسنحاول من خلال هذا الموضوع التطرق الى المعهد الوطني الجزائر للملكية الصناعية ودوره في تنفيذ السياسة الوطنية للابتكار.

I. مفهوم الابتكار:

I–1. مفهوم الابتكار كمحرك للتنمية الصناعية:

لزمن طويل، تم الخلط بين الابتكار والتقدم التقني، الذي تم حصره في القدرة على اكتساب التكنولوجيات الحديثة. ويتعلق الأمر، هنا، بمقارنة مقيدة، فإذا كان الابتكار قوة جر بالنسبة للمؤسسة والاقتصاد، فانه يجب أن

يفهم بمعنى أوسع من التقدم التكنولوجي حد ذاته، ليشمل مختلف الممارسات التي تزيد من الانتاجية الاجمالية للعوامل ويساهم في قابلية نمو ذاتي.

وقد أظهر التاريخ الاقتصادي أن مصطلح الابتكار عرف ثلاث مراحل من التطور، تعادل كل واحدة منها فترة معينة من تطور العالم الصناعي[1]:

- ففي مرحلة أولى، كان الابتكار مفهوما غير واضح ومحدود الأبعاد، وكان يعتبر تقدما تقنيا، وكانت المؤسسة، حينما، تماثل علبة سوداء تكنولوجية، وكان نموها يخضع للحصول على مواد وتجهيزات جديدة. ولم تكن تستخدم، في الواقع، كسند للابتكار، كون هذا الاخير يولد في الخارج من مخابر ومراكز البحث، الأمر الذي يمنح طابعا خارجي المنشأ ودالة خطية لمسار الابتكار، وفي هذا السياق يشكل البحث للتنمية المصدر الوحيد للابتكار.
- وخلال عشرية الاربعينات، اتخذ مفهوم الابتكار بعدا أخر، فقد أصبحت المؤسسات مكانا للابتكار، وأصبح المقاول منفذه الحقيقي، وتحول الابتكار من العامل الخارجي للمنشأ الى حقيقة داخل المؤسسة نفسها.

البحث الأساسي
البحث التطبيقي

مخابر البحث للتنمية

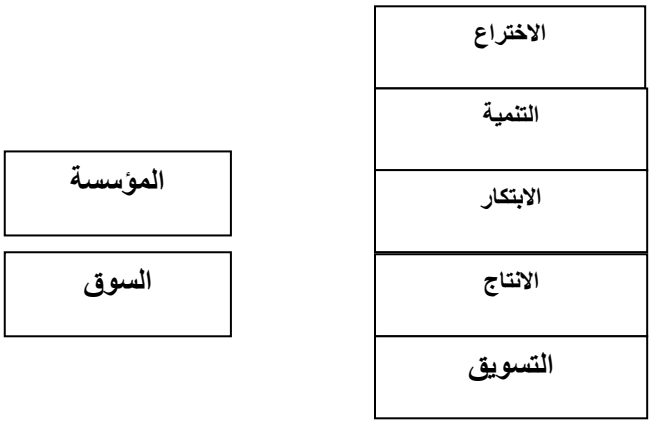

المصدر: استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص73.

- خلال عشرية الثمانينات، طورت العولمة الاقتصاد الصناعي نحو اقتصاد ما بعد الصناعة، اقتصاد المعرفة[2]، المتميز بنشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال واختراق المعرفة العلمية لجميع المجالات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية. وقد أدى الاقتصاد الجديد الى احداث تحولات جذرية في هيكل الصناعة ترتب عنها اعادة انتشار المؤسسات بأشكال جديدة.وعندئذ خرج الابتكار من اطاره الضيق للابتكار التقني، المصمم في المخابر، ليتجاوز الاطار التنظيمي لمسار الانتاج، ويندرج في مجال واسع بقدر ما أنه متنوع، يؤطر التحكم في المعرفة التي تقوم على تحصيل المهارات في مختلف التخصصات المكتسبة في مختلف الأماكن سواء في داخل أو خارج المؤسسة، وهكذا تنتج المعارف وتتراكم لتضع المؤسسة في مسار يتم فيه التطور بفضل الابتكارات ذاتها.

I–2. بعض الفروق في مفهوم الإبتكار بين العالم العربي والدول الصناعية:

يورد مؤشر الابتكار العالمي من INSEAD[3] ذكر 15 دولة من 22 دولة عربية ممثلة رسميا في قمة توصيل العالم العربي، من بينها 5 دول تندرج ضمن أعلى 50 لبدا في التصنيف من مجموع 125 بلدا. وهذه هي قطر:26، والإمارات العربية المتحدة:34، والأردن:41، والبحرين: 46، لبنان: 49، سوريا: 115، اليمن: 123، السودان: 124، الجزائر: 125. ومن البلدان التي تنقصها المؤشرات الاحصائية الكافية وغير المصنفة في مؤشر الابتكار العالمي جزر القمر وجيبوتي والعراق وليبيا وموريتانيا وفلسطين والصومال[4].

ويظهر من تصنيفات مؤشر الابتكار العالمي، حققت بعض الدول العربية قفزات كبيرة في الانتقال من الاقتصاد المرتكز أساسا على النفط الى مجتمعات تتسم بقدر أكبر من الارتكاز على المعرفة والابتكار والتنوع الاقتصادي. وقد شهدت بعض البلدان عدة مبادرات سياسة تسهم بشكل ايجابي في بناء قدرات الابتكار الوطنية. وتتضمن هذه، فيما تتضمن، مبادرات لإصلاح التعليم وجامعات جديدة ومؤسسات بحث جديدة ودعم لرواد الأعمال وحاضنات لشركات تجارية وليدة ونشر بنى تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت أوضح التغيرات في منطقة الخليج حيث أتيحت موارد هائلة لتنفيذ مبادرات للبناء المعرفي والابتكار بجداول زمنية أسرع.

وفي العالم العربي 80–90 % من المتقدمين للحصول على براءات هم أشخاص ومهندسين، أفراد بصفة عامة:

- هؤلاء المخترعون يبحثون عن مؤسسات مهتمة لإستغلال إختراعاتهم وتسويقها.
- الرغبة في الإختراع innovation stimulation مركزة هنا في المخترعين الأفراد.
- لكل منتج يجب أن يكون هناك توازن بين الدفع التكنولوجي وجذب السوق أو طلب السوق.
- على عكس من ذلك في الدول الصناعية 80–90% من المتقدمين للحصول على براءات هم شركات، وعدد قليل منهم هم مخترعين أفراد.

- ❖ الشركات تعرف إحتياجات السوق، ولن تقدم على إبتكار أي منتج بدون ان يكون لديهم قناعة تامة بإحتياج السوق لهذا المنتج الجديد.
- ❖ كما ان في الدول الصناعية يوجد أيضاً هيئات تساعد المبتكرين على إيجاد المؤسسات المهتمة بأختراعتهم. (ولكن هذا يشكل نسبة صغيرة).
- ❖ في الدول الصناعية إذن الرغبة في الإختراع Innovation stimulation مركزة في الشركات وليس في الأفراد كما هو الحال في الدول العربية.

I–3. متطلبات البحث والتطوير

حتى يأتس البحث والتطوير بثماره في أي بلد أو اقتصاد ما لابد من أن يستوفى مجموعة من المتطلبات والشروط تتمثل أساسا في[5]:

- وجود سياسة صناعية داعمة ومشجعة للبحث العلمي من خلال استراتيجية وطنية للبحث والتطوير؛
- توفير بيئة ومناخ ملائمين للبحث والتطوير مع توفر التشريعات اللازمة لذلك؛
- وجود باحثون عمليون متمرسون يتمتعون بالصبر والتواضع والأمانة والحيادية والموضوعية العلمية والمعرفة الأكاديمية ولديهم الرغبة الذاتية في البحث والتطوير؛
- توفر الأدوات اللازمة للبحث مثل المختبرات العلمية المجهزة والفنيين اللازمين لعملية البحث والتطوير؛
- استخدام نواتج ومخرجات البحث في حل المشاكل الصناعية وتطوير المنتجات؛
- التكيف الاجتماعي لدعم وتحفيز البحث.

و لا شك أن من أهم مقومات البحث العلمي والتطوير هو وجود ميزانيات كافية يمكن الصرف منها على المتطلبات البحثية مثل الأجهزة والمواد والأطقم المساندة والنشر وحضور الندوات والمؤتمرات وتبادل الزيارات وتكاليف المستشارين الذين يتم الاستعانة بهم من الخارج وغير ذلك من المصاريف الباهظة. وهناك علاقة طرديه

وثيقة تربط بين مقدار الميزانيات المخصصة للبحث من جهة، ومعدلات النمو ومستوياته في دول العالم المختلفة من جهة أخرى.

II. النظام الوطني للابتكار في الجزائر

II–1. المبادئ الاساسية لسياسة الابتكار:

ان المقاربة الشاملة الناشئة عن تطور تنظيم المؤسسة وانفتاح اقتصاد بلد على السوق الدولية، تؤدي الى طرح أربعة مبادئ، من أجل صياغة سياسة لتطوير الابتكار. والتغيير التكنولوجي ومظاهر أخرى غير ملموسة مثل اجراءات القرارات، سلوك المؤسسة أو حتى تغيير بيئتها ونوعية السياسات العمومية أمور مهمة بقدر أهمية تراكم رأس المال لضمان مسار تنمية دائمة.

الابتكار والنمو مرتبطان ارتباطا وثيقا، اعتقدنا، لزمن طويل أن الابتكار هو احدى بقايا الانتاجية التي لا تفسر بواسطة راس المال والعمل والواقع أن الابتكار بالمعنى الشامل هو احدى العناصر المحددة للانتاجية الشاملة للعوامل وذلك يعني أن الابتكار يسمح بزيادة الانتاج حتى ولو أن عاملي الانتاج رأس المال والعمل تم الابقاء عليهما في مستوى ثابت[6].

النظام الوطني للابتكار، هو مجموعة من المنظمات –مؤسسات، جامعات، جمعيات صناعية، هيئات البحث وغيرها– المرتبطة فيما بينها، تساهم بصفة جماعية في التنمية وفي توزيع واكتساب التكنولوجيات الجديدة. ويمكن قراءة المخطط الوطني للابتكار، من خلال انعكاساته على سرعة توزيع التكنولوجيا الدولية ودرجة امتصاصها من طرف الاقتصاد الوطني.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعرفه المخطط الوطني للابتكار بأنه *نظام تفاعل بين المؤسسات الخاصة والعمومية والجامعات والهيئات الحكومية وقد يكون التفاعل هذه الوحدات ذا طابع تقني أو قانوني أو تجاري أو اجتماعي أو مالي، بما أن الهدف يتمثل في تطوير وحماية وتمويل وتنظيم أنشطة جديدة للعلوم والتكنولوجي*[7].

وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن أن ينظر للنظام الوطني للابتكارات كمجموعة منسجمة من الهيئات، المنظمات والمؤسسات المتفاعلة في اطار سياسات وظيفية تستهدف ترقية وتطوير الانتاج العلمي والتكنولوجي في البلاد.

ويمكن أن يكون التفاعل ذا طبيعة مختلفة –تقنية، تجارية، مالية، بشرية– غير أنه يستهدف في جميع الحالات أنشطة الابتكار قصد انجاز أهداف لها انعكاسات اقتصادية –مضاعفة الانتاجية– واجتماعية –الوظائف المؤهلى وزيادة القدرة الشرائية–.

هذا وتوجد في قلب النظام الوطني للتدريب والابتكار المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات والتي تضعها في السوق وكذلك الهيئات المالية التي ترافقها. وستشكل هذه المؤسسات قاعدة الابتكار، ويتعين أن تكون موصولة بهيئات البحث للتنمية، مع ادماج تكنولوجيات الاعلام والاتصال في عملها والتوفر على موارد بشرية وطنية وأجنبية عالية التأهيل –المكونات الأساسية للابتكار–. وانطلاقا من التحالفات بين المؤسسات، ومراكز البحث، والمؤسسات المالية والقانونية تتشكل قاعدة تسمح ببروز مسار ذاتي للتدريب والابتكار.

هكذا يجب أن يكون المخطط الوطني للابتكار أحد مقومات النظام الاقتصادي الشامل يقوم على أساس علاقات تعاون ملموس وأعمال منسجمة مع بقية الأنظمة الفرعية للبلاد وخاصة منها تلك التي تعالج المسائل الاقتصادية والتربوية والتكوين.

II–2. سياسات الدعم للابتكار

II–1.2. تقييم الوضعية الراهنة[8]:

لم يكن البحث التنموي والابتكار من اهتمامات المؤسسات الوطنية، خلال المرحلتين الأوليتين للتنمية الصناعية 1986/1966 و 1998/1987.

بل تمثل هدفها في انشاء جهاز انتاجي قوي في اطار مقاربة توسعية تندرج في سياق سوق مغلق، يترك مكانة صغيرة للمنافسة وخاصة المنافسة الدولية.

وقد بينت الصدمة البترولية المضادة لسنة 1986 الأعراض الأولى للنفس القصير، بسبب الردة المفاجئة للوضعية الخارجية، فقد كشفت ندرة الموارد المالية الضرورية لمقاربة مماثلة للتنمية الصناعية، على أنه اضافة الى التجهيزات وعقلنة التسيير، فان اليقظة والبحث التنموي عناصر حاسمة لبقاء الأنشطة الصناعية، ففي هذا السياق، بدأت هياكل الدراسات والبحث التنموي التي كان أغلبها مركزا حول أنشطة الهندسة في التواجد في المؤسسات الصناعية. وابتداءا من نهاية الثمانينات، حاولت بعض المؤسسات ادماج الابتكار في مساراتها للتنمية. فقد اقتنعت بالفعل أن الابتكار والتكنولوجيا من العوامل الحاسمة في التنافسية، لتقوم مؤسسات مثل سيدار ومركب الشاحنات الصناعية باقامة أندية للتوعية، وفي 1994 أنشئ المرصد الجهوي الاقتصادي للشرق OREE من طرف مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة، وكذلك هيئة اليقظة التكنولوجية من طرف المؤسسة الوطنية لأنظمة الاعلام الالي ENSI.

ان هذه التجارب بالرغم من أنها ثابتة بالنسبة لعدد كبير، لم تستطع الاستمرار ولم تكن لها انعكاسات تجارية دائمة، لقد كانت هذه المحاولات غائبة حتى من استراتيجية المؤسسة والهياكل الخاصة للابتكار وفي السياسة الوطنية التي تؤطر وتدعم هذا المسار. فالابتكار ليس ظاهرة عفوية، بل نتيجة لاقتران نظام ثقافي بطريقة تسيير وترتيبات تنظيمية.

II–2.2. المعهد الوطني للملكية الصناعية(INAPI)

تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، "تم انشاء المعهد الوطني الجزائري" للملكية الصناعية , كهيئة عمومية ذات طابع اقتصادي و تجاري , بموجب "المرسوم التنفيذي رقم" 98-69 المؤرخ 21 فبراير 1998، في إطار إعادة هيكلة المعهد الأم (المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية). الجزائر عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهذا يعني بعدا دوليا في نشاط المعهد، الذي يمارس في اطار قانوني محدد من التشريع الوطني والالتزامات الدولية.

تشمل آفاق العمل ايضا تحديث المعهد من خلال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و تطوير الإعلام لصالح المتعاملين. في الواقع، تبقى المسائل المتعلقة بالملكية الصناعية ليس متحكما فيها بالقدر الكافي في الاقتصاد الوطني. فضلا عن النظام الوطني للبحث العلمي و التقني الذي ينبغي أن يكون اكثر إتصالا بالمعلومات الموجودة في مكتبة براءات الاختراع التي تحصّل عليها المعهد .في الواقع, تمثل هذه المكتبة ارضية خصبة للوصول للمعلومة على حسب التقنية ، .عن طريق تعزيز تدخلها في هذه المحاور الاستراتيجية الستة، سيستمر المعهد عمله كعامل لتنمية الاقتصاد والشركات الجزائرية,وهذا بتسهيل اللجوء للملكية الصناعية التي تشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار[9].

- تحسين الخدمة المقدمة للمستخدمين من خلال تقليص اجال معالجة الطلبات؛
- تسهيل الوصول إلى المعلومات عن طريق الموقع :inapi.org على شبكة الإنترنت؛
- تشجيع اللجوء للملكية الصناعية بغية تشجيع التطور من خلال الابتكار؛
- المساهمة في تحسين المحيط القانوني والمؤسساتي؛ ليكون عضوا رئيسيا في محاربة التقليد.

وكلف المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بتمثيل الجزائر في المنظمات الدولية والجهوية، وبإعداد جميع الوثائق التي تهتم بالملكية الصناعية والمحافظة عليها ووضعها تحت تصرف المصالح العمومية والأفراد. وتتمثل صلاحيات المعهد في النقاط التالية[10]:

- تطبيق أحكام النصوص المتعلقة بالملكية الصناعية؛
- تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية والتي تكون الجزائر عضوا فيها؛
- الاشتراك في المنظمات الدولية للمكلية الصناعية وتمثيل الجزائر عند الاقتضاء.

أوكل للمعهد الوطني الجزائر للملكية الصناعية تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالملكية الصناعية، خاصة فيما يتعلق بحماية الحقوق المعنوية للمبدعين، التي تقرها التشريعات سارية المفعول، لذا فهو مكلف طبقا للمادة السابعة من مرسوم انشائه ب:

- توفير حماية الحقوق في الملكية الصناعية؛
- حفز ودعم القدرة الابداعية والابتكارية، لاسيما تلك التي تتلاءم والضرورة التقنية للمواطنين وذلك باتخاذ الاجراءات التشجيعية المادية والمعنوية؛
- تسهيل الوصول الى المعلومات التقنية الموجودة في وثائق البراءات بانتقائها وتوفيرها والتي تمثل حلولا بديلة لتقنية معينة يبحث عنها المستعملون من المواطنين والصناعيين ومؤسسات البحث والتطوير والجامعات.
- تحسين ظروف استيراد التقنيات الأجنبية الى الجزائر بالتحليل والرقابة وتحديد مسار اقتناء التقنيات الأجنبية مع مراعاة حقوق الملكية الصناعية ودفع مصاريف هذه الحقوق في الخارج.
- ترقية وتنمية قدرة المؤسسات الجزائرية لتسهيل العلاقات التجارية البعيدة عن المنافسة غير المشروعة مع حماية واعلام الجمهور ضد الملابسات حول مصدر السلع والخدمات والمؤسسات المتاجرة.

يشير المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI أنه بعد تحليل عينة لثلاثين مؤسسة ابتكارية، الا أنه اتضح أن 60% من الابتكارات كانت عبارة عن عمليات تحويل حقيقية وهامة، وأن قرابة 37% كانت أقل من تحسينات لمنتجات أو طرق موجودة من قبل[11].

وبالرغم من الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي تمت والتي أدخلت تغييرا نوعيا أكيدا على الاقتصاد، فان تعبئة القدرات المجددة لم تبلغ مستواها المطلوب، وبقي مجهود البحث الذي شرع فيه الفاعلون المعنيون والموجه نحو التنمية الصناعية جد ضعيف، ولا تزال مؤسساتنا منغلقة والفاعلون الاقتصاديون أسرى هياكلهم الخاصة بهم.

II–3.2. الاطار المرجعي للسياسة الجديدة:

على عكس عوامل الانتاج الأخرى، تشكل المعرفة المادة الأولية الأكثر صعوبة في الحصول عليها، وهي تعتبر بالتالي العامل الحاسم في قدرات الابتكار للمؤسسة، لذا فان ظاهرة اكتساب التكنولوجيا في المؤسسى تبدو عندئذ شرطا مسبقا لصناعة القدرات الضرورية للابتكار.

ويعد اكتساب التكنولوجيا تحد أساسي لتطوير المؤسسة، زيادة على أن أغلب مؤسساتنا تعاني، ليس فقط من نقائص في نظامها للاعلام حول المستعملين واستخدام المنتوج الذي يتعين تصميمه، بل تعاني من نقص شبه كامل في أنشطة البحث التنموي الذي يتماشى مع حاجيات أنظمتها للانتاج، وهي وضعية ما انفكت تعمل على تضييق نظرتها للفرص المتاحة من طرف السوق وبالتالي تعطيل مسار اكتساب التكنولوجيا، وانطلاقا من هذا بقيت المؤسسات الجزائرية مهما كان حجمها جامدة في بيئتها واقتصار طريقة التسيير في الغالب على ايجاد الحلول المفضلة بدلا من البحث عن الحلول المثلى في مسارها لاتخاذ القرار ويبدو أن طريقة التسيير هذه يحكمها مبدأ المردودية الضعيفة، وليس مبدأ الميزة المقارنة[12].

السياسة الجديدة تستدعي ايجاد وضع تدريجي للتعايش بين طريقة تسيير المؤسسة وأنشطة البحث، وبناء مسارات ادماج المعرفة التكنولوجية الخارجية ومسار انشاء مجموعة من روابط التعاون تقوم على المعرفة والمهارة وتقاسم المعلومة والثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية بالابتكار، يجب أن يتجسد في النظام الحالي بتغيير السياسات[13]:

- ضرورة خروج البحث من اطاره الأكاديمي المحض والتوجه نحو البحث التطبيقي والتجريبي قصد تمكين المؤسسات من الاستجابة لمتطلبات المستخدم ومواجهة تقلبات وعدوانية السوق. فالمقاربة الأكاديمية غالبا ما تكون أحادية الاختصاص ومحددة بالسياق المتفق عليه بين الباحثين في ميدان معين من خلال مواضيع غالبا ما تعالج في منشورات علمية أو استجابة لإعلان عن مناقصة وطنية ودولية. فالبحث التطبيقي أمر ضروري بالتأكيد، اذ يمكن أن يساهم مساهمة أكيدة لحل المشاكل الاقتصادية الحقيقية لمؤسساتنا.
- ينظر الى الابتكار على أنه مسار تركيبي يقوم على عمل تعاوني ومتعدد الاختصاصات: لقد وضع الانفتاح الاقتصادي السوق الجزائرية في حالة تجديد دائم لشروط المنافسة الأمر الذي يفرض على مؤسساتنا اعادة تحديد سلوكاتها واستراتيجياتها العملية سلوكا استراتيجيا يتمحور حول المستهلك وليس حول الموارد والكفاءات الداخلية، يعطي زخما أكيدا لمؤسساتنا ويدفع السياق الاقتصادي الجديد الناجم عن حرية المبادرة، والانفتاح والاندماج في السوق العالمي، فالمؤسسة تجسيد لاستراتيجيات تتمحور حول حاجيات المستهلك، انها حاجة المستهلك التي تحدد سلسلة القيم والكفاءات المطلوبة وليس العكس.

II–4.2. سياسة وبرامج ترقية وتوزيع الابتكار:

ترمي سياسة الابتكار الى اقامة حركية اقتصادية تقوم على نقل المعرفة والمهارات من الفضاءات التي تنتجها الى الفضاءات التي تستعملها وتستغلها. وتلعب الهيئات العمومية للبحث التي تمثل مجمل أنشطة البحث التنموي في الجزائر، دورا حاسما في التجسيد العملي للمعارف في الصناعة. وتسمح سياسة وبرامج ترقية وتوزيع الابتكار بازالة

المحددات الرئيسية التي تعرقل الأنشطة الاقتصادية وتحول دون التفاعل الأساسي والعمل الجيد للاقتصاد العصري الذي يقوم على ثلاثية: المؤسسة والبحث التنموي والسلطات العمومية.

وتدور سياسة الابتكار أيضا، حول ثلاثة ميادين[14]:

- مضاعفة حضور الأنشطة الصناعية؛
- التكيف مع المعايير الدولية لنظام التكوين –التربية، التعليم العالي– من أجل تطوير الموارد البشرية الخبيرة والارتقاء بمستوى البحث والتنمية.
- القدرة العملية للبحث والتنمية وتوزيع التكنولوجيا.

II–5.2. براءات الاختراع سنة 2012 بالأرقام

وقد تم ايداع 900 طلب براءة اختراع لدى المعهد الجزائري للملكية الصناعية خلال 2012 أي حوالي نفس العدد المسجل في 2011 (896 طلبا) حسب حصيلة هذه الهيئة. وحسب قطاعات النشاط يحتل قطاع الكيمياء المرتبة الأولى ب 280 طلبا تليها الصيدلة في المرتبة الثانية ب 208 طلب و التقنيات الصناعية (157) و الميكانيك (99) و البناء (65) و الكهرباء (30).

و حسب الدول تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى ب 156 طلبا أي نسبة 17.33 بالمئة و تحتل فرنسا المرتبة الثانية ب 123 طلبا تليها الجزائر (119) و سويسرا (106) و ألمانيا (84) و ايطاليا (55) و اليابان (43) و اسبانيا (41 (و المملكة المتحدة (31) و هولندا (19).

و على المستوى الوطني تتصدر ولاية الجزائر القائمة ب 34 عملية ايداع تليها ورقلة (12) و تيبازة ب (7) و قسنطينة و برج بوعريريج (6 لكل واحدة) و وهران (5) و البليدة و البويرة و سطيف و سكيكدة (4 لكل ولاية). أما فيما يخص براءات الاختراع الممنوحة شهدت تراجعا ب 77.23 بالمئة في 2012 لتبلغ 352 براءة

مقابل 1.546 في 2011[15]. و تمنح البراءة حقا حصريا على اي اختراع منتوج أو تقنية يقدم بشكل عام طريقة جديدة لتحقيق أمر ما أو تقديم حل تقني جديد لمشكلة ما. و يتكفل المعهد الجزائري للملكية الصناعية بمهمة حماية حقوق الملكية الصناعية من خلال تقديم خدمات عمومية تتمثل لاسيما في تسجيل طلبات حماية براءات الاختراع و العلامات.

خاتمة:

يعتبر الابتكار والتطوير التكنولوجي من الآن فصاعدا، رهانات رئيسية لتنافسية المقاولات. ويتعلق الأمر بالنسبة ببناء نظام بيئي ملائم يضم المقاولات المبتكرة، وأصحاب المشاريع، والجامعات، والمراكز التقنية. ومن خلال هذا البحث تطرقنا إلى دور الإبداع و الابتكار في تطوير الأداء الصناعي في الجزائر استخلصنا أن هناك تأخرا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الدليل هو النتائج الهزيلة المتوصل إليها لحد الآن و ذلك لعدة أسباب تحول دون بلوغها درجة الإبداع و الابتكار التي تؤهلها إلى مصف الصناعة العالمية. وفيما يلي سنورد التوصيات التي تساعد على المواءمة بين تنفيذ سياسة المعهد الوطني للملكية الصناعية والبرامج الحكومية الأخرى.

وعليه نقترح ما يلي:

- تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقوة كمنصة عامة الأغراض للابتكار وتقاسم المعرفة لبناء مجتمعات المعرفة؛
- بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الوسيلة الأهم في سبيل ترجمة الأفكار الجديدة الى وظائف وثروات وطنية، فينبغي على الحكومة تعزيز بيئة سياسات تدعم انشاء المؤسسات الجديدة يافعة وتوسيعها لما تشكل من أهمية قصوى لازدهار الابتكار.

– نشر ثقافة حماية الاختراعات عبر هيئات البحث والجامعات، وبالمقابل العمل على نشر وايصال المعطيات التقنية التي بحوزة المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية الى القطاع الصناعي.

المراجع:

[4] استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص.72

[5]هو الاقتصاد الذي يعتمد مباشرة على انتاج و توزيع و استخدام المعرفة و التقنية. و تجد أن الدول المتقدمة اقتصادياتها تنهج هذا المنهج حيث تمثل ذلك في الاستثمارات عالية التقنية و الصانعات عالية المهارة و التي لها ارتباط بمكاسب الانتاجية

[6] المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال.

[7] قمة توصيل العالم العربي، 5-7 مارس 2012، قطر، الابتكار ورقة المعلومات الأساسية، ص.04

[8] د. رحيم حسين و أ.بن فرج زوينة، اشكالية الابداع والاصلاح المحاسبي في الدول العربية، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى العلمي الدولي، الاصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص.06

[9] استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص81

[10] استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص.85

[11] استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص.235

[12]http://www.mipi.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A,236

[13] دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، مذكرة ماجيستر، جامعة ورقلة، 2005، ص.103.

[14] استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص.235.

[15] استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص.238.

[16] استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص.239.

[17] استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص.243.

[18] http://www.eldjoumhouria.dz/ar/article.php?id=15250

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الاستثمار في الابتكار من أجل التنمية، جنيف 29 أفريل–3ماي 2013. أمانة الأونكتاد.